

مؤسسة أمنية مترهلة، تعيش أزمة كبيرة مستفحلة، من انعدام الثقة والشك، المستمد من واقع تشكيلها، وسلوك بعض قياداتها وممارسات الأفراد المتعاونين. عدم الوقوع بمصيدة التمييز بين قيادات حماس على أساس المرونة أو التشدد خاصة وأن قرار الحرب والانقلاب هو قرار سياسي بالأساس ينفذه العسكريون، وتوفر له القيادة السياسية الإمكانيات والسياسات الكفيلة بإنجاحه، وإن مبدأ التقية الذي يمارس بصورة فردية على كافة مستويات التنظيم السياسي والعسكري لحماس يمارس بالمستويات القيادية وأحداث الانقلاب تؤكد هذا المنحى، فالوداعة غطاء الدموية لحظة الانقضاض.

توصيات

استناداً إلى شهادات المعنيين والمستجوبين فقد استنتجت اللجنة أن مخالفات كثيرة تحمل في طياتها أوجه التقصير وترتب إقامة المسؤولية يمكن إجمالها بالنقاط التالية لحقت بنسب متفاوتة بالمشمولين بالتوصيات المستمدة من تلك المخالفات وفق معدلات ونسب ارتكابها وهي:

لم يعملوا على حشد كافة طاقاتهم وإمكاناتهم المتاحة في الوقت المناسب وقبل القتال، لم يبذلوا الجهد والوسائل الكافية لرفع الروح المعنوية لقواتهم، لم يقوموا بتنظيم الدفاع عن مواقعهم حسب مقتضيات العمل العسكري، لم يحتفظوا بقوات احتياطية لاستخدامها في الوقت المناسب، لم يسجلوا حضوراً ميدانياً وقدرة قتالية ولا قدرة قيادية تليق بالرتب التي يحملونها، لم يقاتلوا دفاعاً عن المشروع الوطني ولا عن مواقعهم، تخلوا عن المبادرة واستسلموا لتطورات الموقف، لم يقوموا بأي عمل هجومي ولا حتى تعرضي مجدٍ للدفاع عن النفس، لم يحاولوا فك الحصار عن وحداتهم ولم يطوروا هجوماً مضاداً، عدم انسجام علاقة القادة وظهور بعض الخلافات والمحاور فيما بينهم، تضليل القائد الأعلى من خلال عرض تقدير موقف غير دقيق وغير أمين، إعلان البعض منهم أن هذه المعركة ليست بمعركته وتصرفهم مع قواتهم على أساس هذا الإعلان، الاحتفاظ بالأسلحة في المخازن وعدم توزيعه بالرغم من الحاجة إليه مما أدى إلى سقوطه بيد الانقلابيين بطريقة مذلة، خلع البعض منهم ملابسهم ورتبهم العسكرية وارتدوا الملابس المدنية في وقت القتال مما سرّع في انهيار القوات، سماح بعض

مئات العناصر، من منتسبي كتائب لها موقفي المناوئ للسلطة. بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٥ تم تفريغ أربع مائة عنصر من كتائب أبو الريش وست مائة وثلاثة وخمسين من ألوية صلاح الدين ومائة



واثنين وستين من الجهاد الإسلامي بالإضافة إلى حوالي عشرة آلاف عن طريق الإخوة نصر يوسف، عبد الله الإفرنجي، والمشراوي، وحلس بلغت نسبة الاختراق الحمساوي فيها ما لا يقل عن عشرة بالمائة، ناهيك عن الفساد الكبير الذي يعتري أشكال التجنيد والذي كان يتم بالرشوة في حالات كثيرة. كما سجلت نسبة عالية من الاختراقات بالشرطة العسكرية تجاوزت الخمس وثلاثين بالمائة منها ٢٠٪ ألوية وهـ ١٥٪ حماس.

وتركزت معظم مواقع الاختراق بدوائر المعلومات والتسليح وكانت موزعة أفقياً وعمودياً واستهدفت

قائد حرس الرئاسة: تقديرنا أن حماس لن تدخل المنتدى، لكني كنت أشعر أن الانهيار قائم وأن لا مخرج إلا رافعة سياسية

كبار الضباط بالتخويف والترهيب والضغط المختلفة، وكان بعض القادة يأخذ مبادرة بالاتجاه الوقائي، فيجعل جزءاً من مرافقيه أو من يسلمهم المواقع الحساسة من أفراد حماس. وبالعموم كانت مفاصل المعلومات والأسلحة والمركبات بأيديهم أي أفراد حماس. لقد وصلت نسبة الاختراق الإجمالية كما يقول المجايدة وغيره نسبة ٣٠٪.

والأسوأ أن الاختراق الذي وصل إلى المستوى القيادي في جميع المواقع، خلق حالة من التضامن بين المخترقين لتعبّر هذه الحالة عن ذاتها، بمواقف واجتهادات سياسية تصالحية حيادية، ما أفقد القوات حافز القتال، وحطم إرادتها ومعنوياتها، وأنتج

التواجد في بعض الأجهزة، أثناء المواجهات كانت بنسبة ٤٠٪ كما هو الحال للأمن الوقائي.

وكانت المحاولة الثالثة، بإشراف الأخ محمد دحلان، الذي كلف سامي أبو سمهدانة قبل اتفاق مكة، لإعادة ترتيب الأذرع بمسمى قوات العاصفة، وكان من المقرر تفريغ حوالي ثلاثة آلاف منتسب، باستكمال العملية التي بدأت بالإعداد والتدريب والتسليح، وشاركت بعض مجموعات بصورة جزئية بالمواجهات، ولكنها لم تكن فعالة، ولم يكتمل بناؤها، وقد أُلحق قسم كبير من تلك الحالات العسكرية بالقوة الخاصة الحديثة التكوين، التي سبق الإشارة إليها لتنتهي أيضاً هذه المحاولة بالإخفاق.

أما الحالات القريبة من فتح، التي تم إدماجها إسمياً ولم تنضب، وبقيت على ولائها لقيادتها وأذرعهم

العسكرية، فإن نتائجها كانت سلبية للغاية بل خطيرة لأنها اتخذت الموقف العدائي السافر لفتح والتحالف المكشوف مع حماس، وبالمعركة الأخيرة كان دورها تخريبياً، بحالات الاختراق الخطيرة، فبعض عناصرها، كانوا يصححون النصف المدعي الحمساوي، على مواقع قوات الأمن الوطني، أو الأجهزة الأمنية أو حتى المنتدى، وبعضهم قاتل مباشرة إلى جانب مليشيا حماس، التي أثرت على الجنود النظاميين، بإرغامهم بالترغيب والترهيب على التعاون معها، فكانوا جنوداً بالنهار، وأفراداً في كتائب القسام والتنفيذية بالليل.

لقد كان وجود هذه الحالات كما هو في الحقيقة، أحد عوامل الهزيمة المعنوية والعسكرية، الأمر الذي يستوجب إعادة التقييم، للتعاطي مع هذه الحالات، التي شكلت بالمجمل، اختراقاً للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية.

بينما كان الفريق المقابل للمؤسسة العسكرية والأجهزة في هذه المواجهات، كتائب القسام والقوة التنفيذية، وقوامها الرئيسي من كتائب القسام، بالإضافة إلى منتسبي حالات عسكرية دينية أو متحالفة مع حركة حماس، انتظمت جميعها بإدارة وقيادة موحدة منسقة مجهزة ومدربة فحسمت المعركة لصالحها.

إن حالة الاختراق لم تكن سرية أو مفاجئة كشفتها المواجهات الأخيرة، بل هي حالة قائمة ومتنفذة داخل المؤسسة العسكرية خاصة، ولها سطوتها حتى على قيادات الوحدات والمواقع، بل إن بعض عمليات التفريغ واللاحق التي جرت أواخر عام ٢٠٠٥ شملت